



المعاملة المالية الحكومية... أي قواعد تحكمها؟ قد تتشابه المعاملات في ظاهرها... وتختلف القواعد التي تنظمها

قبل اختيار الإجراء... حدد طبيعة المعاملة

قد تتشابه معاملتان في عناصرهما الظاهرة: عقد، مقابل مالي، وطرف متعاقد. ومع ذلك، قد تخضع كل منهما لقواعد وإجراءات مختلفة.

فما الذي يحدد الإطار واجب التطبيق؟

لا يبدأ الأمر من المسمى المستخدم للمعاملة أو من أثرها المالي وحده، وإنما من طبيعة المعاملة وموضوعها ونطاق القواعد المنظمة لها. ومن هنا، فإن السؤال لا يبدأ دائماً بـ "ما الإجراء الذي نطبقه؟" بل يسبقه سؤال أكثر جوهرية "ما طبيعة المعاملة، وما القواعد واجبة التطبيق عليها؟".

تشابه العناصر لا يعني خضوع المعاملات للقواعد ذاتها

في أعمال الجهات الاتحادية، قد تبدو معاملات مختلفة متشابهة من زاوية مالية أو إجرائية، بينما تختلف طبيعتها والقواعد المنظمة لها:

استئجار مبنى ≠ التعاقد على صيانتة

شراء مواد ≠ إدارتها بعد استلامها وتسجيلها

اقتناء أصل ≠ استعمال أصل اتحادي قائم أو استغلاله أو التصرف فيه

وقد تخضع المعاملة، بحسب طبيعتها وموضوعها، لأحكام عامة أو خاصة، كما قد ترتبط بها سياسات أو معايير ومتطلبات مالية أو محاسبية. ولذلك، يتطلب تحديد القواعد واجبة التطبيق التحقق من نطاق كل إطار ذي صلة، وما إذا كان ينظم المعاملة أو جانباً محدداً منها.

وعدم انطباق إطار معين لا يعني غياب التنظيم، بل يستدعي التحقق من وجود أحكام أخرى واجبة التطبيق.

مثال عملي



عقدان... ولكن هل تحكمهما القواعد ذاتها؟

تحتاج جهة اتحادية إلى مقر إضافي، فتستأجر مساحة في مبنى قائم، كما تتعاقد مع شركة لتقديم خدمات صيانة للمقر.

في الحالتين يوجد عقد ومقابل مالي، إلا أن طبيعة المعاملتين مختلفة: فالأولى تتعلق باستئجار عقار وتخضع للأحكام والإجراءات المنظمة لهذه المعاملة، بينما تتعلق الثانية بشراء خدمة صيانة، وتخضع للقواعد المنظمة لشراء الخدمات متى انطبقت عليها وفق نطاقها وأحكامها.

إذن، وجود عقد ومقابل مالي في الحالتين لا يجعل القواعد المنظمة لهما متماثلة؛ فالعبرة بطبيعة كل معاملة ونطاق القواعد التي تنظمها.

معاملة واحدة... وقواعد قد تتكامل

وفي المقابل، لا يعني تحديد طبيعة المعاملة أن جميع جوانبها ومراحلها تخضع بالضرورة لمجموعة واحدة من القواعد.

فشراء مواد للاستخدام الحكومي، على سبيل المثال، قد يبدأ بإجراءات الشراء والتعاقد والاستلام، ثم يخضع بعد التسجيل للقواعد والسياسات المنظمة للمخزون والمعالجة المالية والمحاسبية، وقد تنتهي دورة حياة المواد بالتصرف فيها وفق القواعد المقررة.

وبذلك، قد تتكامل بشأن المعاملة الواحدة قواعد قانونية ومالية ومحاسبية وتنظيمية مختلفة بحسب المرحلة محل التعامل. لذلك، تقرأ المعاملة في سياقها الكامل، لا من خلال إجراء منفرد من إجراءاتها.

؟ قبل تحديد المسار... أربعة أسئلة

- عند التعامل مع معاملة مالية في جهة اتحادية، ابدأ بأربعة أسئلة:
ما طبيعة المعاملة وموضوعها؟ هل هي شراء أو خدمة أو استئجار أو اقتناء أصل أو إدارة أو تصرف في مال اتحادي، أو معاملة من طبيعة أخرى؟
- ما التشريع أو الإطار التنظيمي الذي ينظم هذا النوع من المعاملات؟ وهل ترتبط بها سياسة أو معيار مالي أو محاسبي واجب التطبيق؟
- هل تقع المعاملة ضمن نطاق تطبيقه أو تخضع لأحكام خاصة؟
- هل ترتبط بها قواعد أو متطلبات أخرى في مرحلة من مراحلها؟

هذه الأسئلة لا تغني عن المراجعة القانونية أو الرجوع إلى التشريعات ذات الصلة، وإنما تساعد على تحديد نقطة البداية الصحيحة قبل اختيار المسار الإجرائي.

الخلاصة: ابدأ بالمعاملة... لا بالإجراء

لا يحدد شكل المعاملة أو أثرها المالي وحده القواعد واجبة التطبيق. ويبدأ المسار الصحيح بتحديد طبيعتها وموضوعها، ثم نطاق القواعد ذات الصلة بها، مع مراعاة ما قد يتكامل معها من متطلبات بحسب مراحل المعاملة.

طبيعة المعاملة — نطاق القواعد — الإطار واجب التطبيق — الإجراء



قطاع الإدارة المالية الحكومية - وزارة المالية

تنويه: هذه النشرة للتوعية الداخلية فقط ولا تغني عن الرجوع للتشريعات المعمول بها.